



المجلس الوطني للانتدال - ليبا

مجلس الوزراء

وزارة العدل

قرار وزير العدل

وقم 968 (لسنة 2012)

بيان إنشاء فروع وزارة العدل

وزير العدل

- بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته .

- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2012م بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.

- وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ بشأن نظام القضاء وتعديلاته.

وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (9) لسنة 2012 م في شأن تعيين رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة .

وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 م بشأن منح الثقة للحكومة المؤقتة .

وعلى القرار رقم (109) لسنة 2012 بشأن إنشاء فرع الإدارة و الشؤون المالية والإدارية .

- وبناء على ما عرضه مدير الإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية .



المجلس الوطني للانتقال - Libya
مجلس الوزراء

قرآن

وزارة العدل

مادة (١)

الخمس - مصراته - الزاوية - الجبل الأخضر - سبها.

مادّة (2)

يكون للفرع مدير يصدر بتعيينه قرار من وزير العدل وتكون له كافة صلاحية مدير الإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية في نطاق الفرع وذلك على النحو المبين في المواد التالية

(3) مادة

يتكون الهيكل التنظيمي للفرع من :-
1) أمانة سر الفرع . 2) وحدة المراجعة .
3) وحدة الشؤون الإدارية . 4) وحدة الشؤون المالية . 5) وحدة الخدمات . 6) وحدة
النقل و الحركة . 7) مساعد المراقب المالي .

(4) مادہ

- تختص أمانة سر الفرع :-

- ١- تجميع البيانات و المعلومات التي يطلبها مدير الفرع .
 - ٢- إعداد ومراجعة ما يصدر عن مدير الفرع من مراسلات وفقاً لتعليماته .
 - ٣- القيام بشئون المحفوظات المتعلقة بالبريد و المعلومات ذات الطابع الخاص .



المجلس الوطني للانتقال - ليبـا
مجلس الوزراء

وزارة العدل

4- تنظيم مقابلات مدير الفرع و مواعيدها .

مادة (5)

- تختص وحدة الشؤون الإدارية بما يلي :-

1- القيام بأعمال البريد الصادر عن الفرع و الوارد و أعمال المحفوظات الإدارية الأخرى و مسک السجلات و الملفات الإدارية الالزمة لذلك وإعداد المراسلات.

2- القيام بأعمال الطباعة و النسخ و السحب و التصوير الالزمة لكافة أعمال الإدراة.

3- متابعة معدلات الأداء للموظفين العاملين بالفرع و تقديم التقارير الالزمة عنها .

4- مراقبة حضور وانصراف العاملين وإعداد السجلات الالزمة لذلك و مراجعتها .

5- حفظ قسائم التوقيعات والأختام المعتمدة و التصديق على صحتها .

6- تلقى التطبيقات المتعلقة بالشئون الوظيفية وأحالتها إلى الوزارة لاتخاذ الإجراءات الالزمة ي شأنها .

7- تنظيم الملفات الشخصية و بطاقات الحياة الوظيفية الخاصة بموظفي الفرع و موظفي الم هيئات القضائية في نطاق الفرع و حفظها وإعداد الفهارس الخاصة بها .

8- اقتراح مشروع الملاك الوظيفي الفنى و العام ووصف و توصيف الوظائف بالفرع بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .



المجلس الوطني للانتقال - ليبـا
مجلس الوزراء

وزارة العدل

5- تلقى طلبات الحصول على السلف و المساعدات لأعضاء الهيئات القضائية والموظفين بوزارة العدل في نطاق الفرع و إحالتها إلى صندوق التكافل الاجتماعي للبت فيها.

6- مسح السجلات المحاسبية المقررة وفقاً لقانون النظام المالي للدولة و اللوائح الصادرة بمقتضاه ، وكذلك النماذج و المستندات المتعلقة بهذا الشأن فيما يتعلق بمعاملات فرع الوزارة .

7- إعداد وقفل الحسابات الشهرية و الختامية و موافاة الإدارة العامة للشؤون المالية و الإدارية بها .

8- الإشراف على تنفيذ نظم المراجعة الحسابية بما يحقق سلامة الصرف و الإيراد في نطاق فرع الوزارة.

مادة (7)

-وحدة الخدمات و تختص بما يلى :-

1- تقدير احتياجات الفرع من مواد و معدات و مستلزمات .

2- توفير و تخزين و صرف جميع المواد و المعدات و المستلزمات و تنظيم مسح السجلات و البطاقات و النماذج الخاصة بذلك .

3- استلام سائر المطبوعات القانونية و العمل على توزيعها على الهيئات القضائية و الجهات الأخرى في نطاق الفرع .



- 4- توفير المشتريات الازمة للفرع .
- 5- توفير احتياجات الهيئات القضائية في نطاق الفرع من الكتب و المراجع و الدوريات الازمة للعمل القضائي بالتنسيق مع الجهات المعنية .
- 6- القيام بأعمال الصيانات البسيطة و العاجلة لمقر الفرع ومقار الهيئات القضائية في نطاق و الفرع .
- 7- القيام بأعمال النظافة .

مادة (8)

- وحدة النقل و الحركة و تختص بما يلى :-

- 1- حصر جميع المركبات و الآليات التابعة للفرع و التأكد من سلامتها استعمالها و حفظها في مستودعات خاصة و العمل على توفير قطع الغيار الازمة لصيانتها .
- 2- توفير الوقود و الزيوت و المحروقات الازمة للمركبات الآلية التابعة للفرع .
- 3- الإشراف على المستودعات و الورش و تنظيم العمل بها و توفير كافة الاحتياجات الازمة بها .



المجلس الوطني للانتقال - ليب يا
مجلس الوزراء

وزارة العدل

مادة (9)

يكون للفرع مساعد مراقب مالي يتولى اختصاصات المراقب المالي المنصوص عليها في قانون النظام المالي للدولة واللوائح الصادرة بمقداه في نطاق الفرع وعلى مساعد المراقب المالي موافقة المراقب المالي بوزارة العدل بتقارير دورية كل ثلاثة أشهر عن حركة الصرف والإيرادات في الفرع.

المادة (10)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

حسام بن شهاب المغربي

وزير العدل

صدر في : ٢٣/١٢/٢٠١٢

الموافق: ٢٣/١٢/٢٠١٢

بيان